

PROVISIONAL

S/PV.2989  
24 May 1991

ARABIC

مجلس الأمن  
UN LIBRARY

MAY 28 1991

UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثمانين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ ، الساعة ١٧/٠٥

(الصين)

الرئيس : السيد لي داويو

الاعضاء :

|                            |                                        |
|----------------------------|----------------------------------------|
| السيد فورونتسوف            | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| السيد أيلالا لامو          | اكوادور                                |
| السيد نوتردام              | بلجيكا                                 |
| السيد مونتيانو             | رومانيا                                |
| السيد لوكابو خابوجي انزاجي | زائير                                  |
| السيد زننغا                | زيمبابوي                               |
| السيد روشرو دي لا سابلير   | فرنسا                                  |
| السيد الاركون دي كيسادا    | كوبا                                   |
| السيد بيشيو                | كوت ديفوار                             |
|                            | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى       |
| السير ديفيد هنلي           | وأيرلندا الشمالية                      |
| السيد هاينوكزي             | النمسا                                 |
| السيد مينون                | الهند                                  |
| السيد بيكرينغ              | الولايات المتحدة الامريكية             |
| السيد الالف                | اليمن                                  |

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, New York, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠تأبين السيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد تلقى المجتمع الدولي بمذمة كبيرة وأسف عميق خبر الوفاة المفاجئة للسيد راجيف غاندي الموقر ، رئيس وزراء الهند السابق ، وهو في أوج حياته . إن ما عرفه الجميع عن راجيف غاندي من حكمة سياسية والتزامه بالأمم المتحدة يكفل بأن تبقى ذكراه في هذه المنظمة لوقت طويل .

اسمحوا لي بوصفي رئيسا للمجلس وبالنيابة عن أعضاء المجلس الآخرين أن أعرب عن عميق مشاعر العزاء لممثل الهند ومن خلاله للهند حكومة وشعبا ، وللأسرة الفاقدة .

والآن أدعو الأعضاء إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة .

وقف الأعضاء مع التزام الصمت لمدة دقيقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الهند .

السيد مينون (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدي يقدر أيما تقدير التعازي التي أعربت عنها بعد ظهر اليوم بمناسبة الرحيل المأساوي للسيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند السابق . إن تأبين هذا المجلس له بمثابة اعتراف بمساهمته في الشؤون الدولية .

لقد قدم السيد راجيف غاندي ، بصفته رئيسا للوزراء ، لوظيفته ولبلاده تفكيراً جديداً في ميادين عديدة ، يتراوح من الحفاظ على القيم الثقافية والتقاليد إلى التحديث العلمي والتكنولوجي ، ومن الأنشطة الإنمائية إلى النهوض بالالعاب الرياضية .

لقد كان من نواحٍ عديدة رمزا لمزيج رائع تمتزج إليه الحاجة لما هو تقليدي وحديث في المجتمع الهندي .

لقد دخل الساحة الدولية بروح من التغاؤل الشديد وبإيمان قوى بإمكانية تحسين العلاقات بين الدول لمنفعة الجميع ، فسواء في مجال نزع السلاح أو حماية البيئة ، أو في الحوار بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ، كان يؤمن بإيماناً راسخاً بالتعاون وبالتقاء العقول مما أدى إلى عمل مشترك حاسم وفعال ، وهذا يبرز ،

سدي ، التزامه بالامم المتحدة وبمُثلها النبيلة . إننا سنفتقد عبقريته وتوجيهه في الهند ؛ غير أن ما تركه من خصال وطنية وإنسانية وحس سليم ومثابرة سيبقى خادماً للامة .

إن وفد بلادي ، وقد كان لهذا التأبين وقع طيب عليه ، يود أن يشكركم وبقيّة أعضاء المجلس على تعازيكم لنا في مصابنا .

#### إقرار جدول الاعمال

#### أقرّ جدول الاعمال .

#### الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ ، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي إكوادور وزائير وزمبابوي وكوبا وكوت ديفوار والهند واليمن لدى الأمم المتحدة (S/22634)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة ولبنان وماليزيا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وفقاً للممارسة المعتادة أعترز ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .  
نظراً لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد صلاح (الاردن) والسيد اريدور (إسرائيل) والسيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد مكاوي (لبنان) والسيد رجالي (ماليزيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة وستمر بوصفها الوثيقة S/22640 ، وفيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الأمن ، وفقا لممارسته السابقة ، بدعوة الدكتور رياض منصور ، نائب المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة ، القائم بالأعمال بالنيابة ، إلى المشاركة في المناقشة الحالية لمجلس الأمن بشأن البند المعنون "الحالة في الأراضي العربية المحتلة" .

لم يقدم هذا الطلب وفقا للمادة ٢٧ ولا المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن . ولكن إذا تمت الموافقة عليه فسيدعو المجلس نائب المراقب الدائم إلى المشاركة ليس وفقا للمادة ٢٧ أو المادة ٣٩ ولكن بنفس حقوق المشاركة بموجب المادة ٢٧ .

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي قبل الشروع في تناول هذه المسألة ، أن أقول إن وفد بلادي وأنا وحكومتني نود أن نشاطركم بقوة تقديمكم البليغ للتعازي ، وأن نشكر زميلنا ممثل الهند على الرد المؤثر والبليغ بنفس الدرجة .

متطلب الولايات المتحدة ، كمعادتها عند النظر في هذه المسألة ، التصويت على الاقتراح المطروح على مجلس الأمن ، وامتصت الولايات المتحدة ضده لسببين : أولاً ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلباً مستوفياً للشروط اللازمة للتكلم . ثانياً ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية الإذن بالكلام إلا إذا كان الطلب متماشياً مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . ففي رأينا ، ليس من المستنسب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته ويخل بقواعده .

يعلم جميع أعضاء المجلس أن العرف جرى على أن المراقبين ليس لهم الحق في التكلم في المجلس بناء على طلبهم وإنما بناء على طلب تقدمه دولة عضو بالنيابة عن المراقب . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على هذه الممارسة . كذلك لا يوجد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخراً ما يبرر تغيير ممارسة مجلس الأمن ، ومن الواضح أن قرارات الجمعية العامة ليست إلزامية لمجلس الأمن . وقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ ، الذي استهدف تغيير مركز بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، فعل ذلك

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في

منظومة الأمم المتحدة وفقاً للقرارات والممارسات ذات الصلة" .

ذلك القرار لا يشكل اعترافاً بأية دولة باسم فلسطين . والولايات المتحدة ، شأنها شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة . وقد دأبت الولايات المتحدة على اتخاذ موقف مفاده أنه وفقاً للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين

(السيد بيكرينغ ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال أربعة عقود أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة أثيرت بموجب تلك المادة .

لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الإجراءات الأصولية . وبالتالي تعارض الولايات المتحدة إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في إجراءات مجلس الأمن كما لو كانت تلك المنظمة تمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة . إننا نؤمن بالاستماع إلى جميع وجهات النظر ، ولكن ليس بطريقة تقتضي خرق قواعد نظامنا الداخلي . وبمفة خاصة لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . إننا نرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر إلى أي أساس قانوني ويمثل استغلالا سيئا لقواعدنا . لكل هذه الأسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : إذا لم يكن هناك عضو آخر ممن أعضاء المجلس يرغب في الكلام سأعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على طلب فلسطين . تقرر ذلك .

لهذا أ طرح للتصويت الطلب المقدم من فلسطين .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، كوبا ، كوت ديفوار ، النمسا ، الهند ، اليمن .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١١ صوتاً مؤيداً ، مقابل صوت واحد مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت . أقر الطلب .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن بناء على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢٢ أيار/

مايو ١٩٩١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي اكوادور وزائير وزمبابوي وكوبا وكوت ديفوار والهند واليمن لدى الأمم المتحدة . ومعرض على أعضاء المجلس الوشيقة

S/22633 ، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة .

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الوثائق التالية : S/22621 ، التي تتضمن

نص رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

للبنان لدى الأمم المتحدة ، و S/22626 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو

١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة المراقب عن فلسطين

لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول ممثل فلسطين ، وأعطيه الكلمة .

السيد منصور (فلسطين) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أقدم

لكم بالنيابة عن وفد فلسطين تهانينا الحارة بمناسبة ترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا

الشهر . إن الصداقة التي تجمع شعبينا وحكومتينا هي أغنى عن التعريف والوصف . إن

الصين الصديقة كانت من أوائل الدول التي وقفت بجانب كفاح شعبنا العادل مبكراً .

كما أن حكمتكم السياسية وقدرتكم الدبلوماسية كفيلة بضمان النجاح التام لأعمال

المجلس في هذا الشهر . ولا يسعنا أيضاً إلا وأن نشكر ملفكم معادة مغير بلجيكا على

حسن رئاسته للمجلس في الشهر الماضي .

ينعقد المجلس في هذه اللحظات الحزينة والمؤلمة وذلك بسبب الوفاة المفجعة

لرئيس وزراء الهند السابق ، والرئيس السابق لحركتنا حركة عدم الانحياز ،

المرحوم رجيف غاندي الصديق الوفي لشعبنا الفلسطيني ولقيادته منظمة التحرير الفلسطينية . واغتتم فرمة انعقاد المجلس لابعث باسم شعبنا الفلسطيني وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتعازينا الحارة لعائلة الغقيد ولحكومة وشعب الهند على هذا المصاب الجلل .

ينعقد مجلس الامن مرة أخرى لمعالجة الوضع في الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس على إثر طرد اسرائيل لاربعة من الفلسطينيين من قطاع غزة يوم السبت الموافق ١٨ أيار/مايو ١٩٩١ . وبذلك تكرر اسرائيل انتهاكها لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بهذا الشأن ، كما وتستمر برفضها تطبيق قرارات مجلس الامن المتعددة بهذا الخصوص وخاصة القرارات ٦٠٧ (١٩٨٨) ، ٦٠٨ (١٩٨٨) ، ٦٣٦ (١٩٨٩) ، ٦٤١ (١٩٨٩) ، ٦٨١ (١٩٩٠) ، ويضاف إلى ذلك بيانات رئاسية صدرت حول الموضوع .

ولقد طردت اسرائيل منذ بداية الانتفاضة الى الان ٧٠ شخصية فلسطينية خارج فلسطين بطريقة درامية بالاضافة الى طرد بضع مئات تحت حجج مختلفة وبطرق اقل مغبها . وتترافق هذه الانتهاكات مع تصعيد محموم في بناء مستوطنات جديدة وتوسيع القديم منها وخاصة في الاشهر القليلة الماضية ، بالاضافة الى اعتماد الخطط الكبيرة لبناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في القدس العربية المحتلة بهدف زيادة تهويدها وتبهيته طابعها الاسلامي والعربي على طريق الغائه .

ويكرر قادة اسرائيل وعلى رأسهم رئيس الوزراء شامير مواقفهم بعدم الانسحاب من شبر واحد من الارض الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وكذلك الجولان السوري المحتل . وتزداد وتيرة القمع والبطش بشعبنا ، شعب الانتفاضة الباسل ، بقتل وجرح المئات اسبوعيا واعتقال الآلاف وهدم البيوت وفرض منع التجول واستمرار اغلاق الجامعات والتدمير المستمر للأوضاع الاقتصادية لشعبنا الفلسطيني بالاضافة الى مصادرة المزيد من الاراضي وخيرات بلادنا وخاصة الماء ، الامر الذي يزيد من إلحاحية توفير الحماية الدولية لشعبنا تحت الاحتلال لحين انهائه .

تفعل اسرائيل كل ذلك تحت سمع المجلس وبصره ، في نفس الوقت الذي تتكشف فيه الزيارات السياسية لمنطقتنا لمحاولة إحياء مساعي السلام .

ويتساءل المرء هنا : هل الذي تفعله اسرائيل ضد شعبنا الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى التي تعيش تحت احتلالها يساعد عملية السلام ؟ وهل الذي يعلن كل يوم أنه ضد الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ومن الجولان يسهل عملية السلام ؟ وهل الذي يرفض المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة يخدم عملية السلام ؟ وهل الذي يريد منع أوروبا الغربية من دور في المؤتمر وكذلك بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يفتح آفاقا لعملية السلام ؟ وهل الذي يرفض أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني يريد حقا أي خطوة نحو السلام في المنطقة ؟ وهل الذي يرفض حق تقرير المصير لشعبنا بما في ذلك الاستقلال من خلال دولة مستقلة يريد سلاما ؟ وهل الذي يرفض حتى وجود فلسطينيين من القدس في أي وفد فلسطيني للمفاوضات ويريد تشكيل وفد من الفلسطينيين حسب أهوائه ومزاجه هو جدي

في أي مساع نحو السلام ؟ وهل الذي يستقبل وزير خارجية الولايات المتحدة في كل زيارة ببناء مستوطنات جديدة يريد أي خطوة صغيرة نحو السلام ؟ وهل الذي يستمر في خرق القانون الدولي واتفاقات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ، بما فيها مجلس الأمن ، كما يفعل في العديد من الأمور ومن ضمنها الإبعاد يريد سلاماً ؟ وهل الذي يرفض الشرعية الدولية كأساس لأي حل عادل ومتوازن يريد حقاً للسلام أن يرى النور ؟

ويتساءل المرء كذلك : هل بوسع إسرائيل أن تتصرف بهذه العنجهية والاستخفاف بالقانون الدولي وأن تضرب عرض الحائط بالتزاماتها وفق الميثاق ، وبقرارات المجلس وبالمجلس نفسه ، لو لم تحظ بتغطية وتساهل من بعض الدول ذات الوزن الكبير في هذا العالم وفي هذا المجلس ؟ فالذي يدعو للكلام الجميل والصحيح باعتبار أحد المبادئ الأساسية للحل هو الأرض مقابل السلام ، عليه أن يقفل وبشكل عملي الأبواب أمام إسرائيل في محاولاتها لأن تعطي تفسيراً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مفاده لا انسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس بالإضافة للجولان المحتلة ، وعليه أن يحسم وضع إسرائيل بشكل قاطع وواضح في اجبار إسرائيل على الانسحاب الكامل والشامل من هذه الأراضي المحتلة . والذي يقول كلاماً صحيحاً وجميلاً عن أن الاستيطان يشكل العقبة الرئيسية في طريق الجهود الحالية للسلام عليه أن يجيب كذلك على سؤال ما العمل بطريقة عملية لازاحة هذه العقبة . وإلا تحول هذا الكلام إلى مجرد وجهة نظر تأخذ علماً بها إسرائيل ولا تثنى عنها عن الاستمرار في تكبير هذه العقبة ؟ والذين أقاموا الأرض وأقعدوها بشأن تطبيق قرارات مجلس الأمن في منطقة الخليج لماذا لا يحركوا ساكناً ولا يقدموا على خطوة عملية واحدة من أجل تطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن الصراع العربي الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية ، قلب ولب هذا الصراع ؟ لماذا الازدواجية في التعامل مع قرارات مجلس الأمن ؟ لماذا لا يعطوا شعبنا خطوة تعزيز ثقة واحدة بوقف الاستيطان مثلاً ، أو تطبيق القرارات ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) و ٦٣٦ (١٩٨٩) و ٦٤١ (١٩٨٩) و ٦٨١ (١٩٩٠) المتعلقة بالإبعاد ، فيجبروا إسرائيل على إعادة الـ ٧٠ فلسطينياً الذين أبعدها منذ بداية عام ١٩٨٨ ، أو توفير الحماية الدولية لشعبنا في أرض فلسطين المحتلة .

ونسأل السادة الموقرين أعضاء المجلس وخاصة بعد أن تعززت مكانة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في ظل ما يشاع أنه نظام دولي جديد ، ماذا هم عازمون على عمله بشأن تطبيق هذه القرارات - قرارات المجلس . ماذا هم عازمون على عمله لضمان احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها وفق الميثاق ؟ وبوسع الإنسان أن يقول بدرجة عالية من الموضوعية إنه إن لم يتمكنوا من إلزام إسرائيل بتطبيق القرارات المتعلقة بالاستيطان والإبعاد مثلاً فبحق الله كيف سيقنعون أي فرد أو طفل بأن جهة ما ستتمكن من إلزام إسرائيل بالانسحاب من أرضنا المحتلة لاحقاً ؟

إن طريق السلام يتطلب منكم إرادة حاسمة مع الجهة المعطلة للسلام ، وهي إسرائيل . فطريق السلام المقر والموافق عليه من جميع الدول معروف ، وقد بادرنّا بطرحه في مبادرة سلامنا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ودعمته ١٥١ دولة في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وهو يدعو إلى أن أساس الحل هو الشرعية الدولية بما في ذلك القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الداعيان لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وحقوقنا الوطنية ، وفي مقدمتها حقنا في تقرير المصير ، وأن الآلية لإيجاد هذا الحل هي المؤتمر الدولي بمشاركة جميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، والدول الخمس دائمة العضوية ، وتحت إشراف الأمم المتحدة .

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي وعبر البيان الرئاسي الملحق بالقرار ٦٨١ (١٩٩٠) وافق جميع أعضاء المجلس على فكرة المؤتمر الدولي الذي يعقد في الوقت المناسب ويتشكيل مناسب . وحيث أن الوقت المناسب هو الآن ، كما يقر الجميع بما فيهم الرئيس بوش في خطابه الشهير في شهر آذار/مارس ١٩٩١ ، إذن ليبدأ المؤتمر الدولي حسب ما أقرته تقريبا جميع دول العالم ، وليبدأ التحضير له فورا . وفي هذا السياق رفض مجلسنا المركزي مؤخرا أي مؤتمر لا ينطلق من الشرعية الدولية ولا يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة . وليكن المجلس وأعضاؤه حاسمين مع الجهة المعطلة والمعرقلة للمشئة الدولية ، وهي إسرائيل ، وليكن اعتماد هذا القرار الذي أمامكم لا ليكون قرارا آخر يضاف إلى السجلات بل قرارا لتري عناصره التطبيق شاءت أم أبت إسرائيل ، فهي ليست ، ولا يجب أن تكون ، فوق القانون الدولي وفوق قرارات مجلس الأمن وفوق نص وروح ميثاق الأمم المتحدة . وليكن اعتماده بهدف تطبيقه ، وإن يكون ذلك مقدمة لمعالجة أوسع لمسألة أخرى ، وهي مسألة الاستيطان التي يجب أن يعالجها مجلسكم الموقر قريبا جدا ، وذلك بهدف اتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بردع إسرائيل ووضع حد لسياساتها وممارساتها التخريبية في مجال الاستيطان وكذلك لوقف الاستيطان على طريق إلغاء المستوطنات وسحب المستوطنين مع الاحتلال عندما يرحل عن أراضي بلادنا المحتلة .

وقبل أن أنهى بياني هذا لا يسعني إلا أن أقدم شكرنا الجزيل لكتلة عدم الانحياز ومنسقها لهذا الشهر سعادة سفير زمبابوي على دعوتهم الجماعية لعقد هذه الجلسة ، وعلى تقديمهم المشترك لمشروع القرار ، مؤكدة الحركة بذلك على استمرار دعمها الكبير لكفاح شعبنا العادل من أجل الحرية والاستقلال وإنجاز بقية حقوقنا الوطنية الثابتة .

وأود في الختام أن أبعث من على هذا المنبر التحية لشعبنا الصامد البطل ، شعب الانتفاضة في أرض فلسطين المحتلة ، وهو يشرف على دخول الشهر الثالث والأربعين للانتفاضة المجيدة ، بالرغم من التضحيات الجسام والظروف الصعبة ، ولكن إرادة ووحدة شعبنا التي تحظى باحترام واسع هما الصخرة التي سيتحطم عليها التعنت والغطرسة الاسرائيلية وصولاً ليوم إنهاء الاحتلال وتجسيد السيادة الكاملة لدولة فلسطين على أرضنا ، وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل فلسطين على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الإمارات العربية المتحدة ، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول العربية لشهر أيار/مايو . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) : أود في البداية أن أضم

صوتي إلى صوتكم في توجيه التعزية باسم الدول العربية الأعضاء إلى وفد الهند الصديق وإلى حكومة الهند وشعبها . وأرجو من وفد الهند نقل تعازينا إلى حكومة الهند وإلى شعبها وإلى عائلة الفقيد رجيف غاندي ، زعيم حركة عدم الانحياز الذي عمل على خدمة قضايا السلام والحق والذي كان صديقاً وفياً للقضايا العربية بالذات .

السيد الرئيس ، باسم المجموعة العربية ، التي لي شرف رئاستها خلال الشهر الحالي ، يسرني أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . إن في تجربتكم الشخصية وفي مواقف بلدكم الصديق ، الصين ، من قضايا الحق والعدل ما يجعلنا على ثقة تامة بأنكم ستقودون أعمال المجلس إلى النتائج المرجوة .

ولا يفوتني أن أشكر سلفكم السفير بول نوتردام ، المندوب الدائم لبلجيكا على رئاسته للمجلس خلال الشهر المنصرم .

في الوقت الذي تتوجه فيه الجهود والانتظار الى الحل السلمي لازمة الشرق الأوسط ، وفي الوقت الذي تسعى فيه جميع الأطراف الدولية والاقليمية الى وضع نهاية للمأساة الطويلة التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط والتي دفع ثمنها باستمرار الشعب الفلسطيني ، في هذا الوقت تفاجئنا اسرائيل كل يوم بإجراءات جديدة ، سواء بطرد المزيد من المواطنين الفلسطينيين ، كما حدث يوم الثلاثاء الماضي ، أو ببناء المزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، كما يحدث كل يوم . إن هذه الممارسات تظهر الاستهتار الاسرائيلي التام بتوجهات وجهود المجتمع الدولي ، بما في ذلك جهود حلفاء وأصدقاء اسرائيل . إن اسرائيل تنطلق من فرضيات مختلفة عن تلك التي ينطلق منها المجتمع الدولي ، وبالتالي فإنها تجاهلت وتجاهل جميع القرارات التي صدرت عن هذا المجلس .

إن طرد الفلسطينيين من أرضهم واستقبال المهاجرين اليهود ، وبناء المستوطنات ، وتعطيل وتمييع جهود السلام ، كلها عمليات متداخلة تصب في النتيجة النهائية التي تسعى إليها اسرائيل ، وتلك هي تفريغ الأراضي المحتلة من سكانها الفلسطينيين ، وفرض الامر الواقع عن طريق إيجاد كثافة من المستعمرات اليهودية بحيث يتم في النهاية ضم الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

بالنسبة لنا نحن العرب فإننا ندرك من خلال التجربة ممارسات اسرائيل وأهدافها في التوسع والسيطرة والتهديد والعدوان . واسرائيل ستبقى العنصر الاساسي لعدم الاستقرار في المنطقة نتيجة تلك السياسات .

(السيد الشعالي ، الإمارات  
العربية المتحدة)

ونحن أيضا ندرك التحولات التي أصابت العلاقات الدولية ، والتغيرات الأساسية التي جعلت من هذا المجلس ومن الأمم المتحدة بصورة عامة ، محط أمل الكثيرين من الذين تعرضوا للظلم والعدوان والاحتلال . لقد مارس هذا المجلس صلاحياته الكاملة إزاء بعض المشاكل ، ومن أجل تكريس مصداقيته عليه أن يمارس نفى الصلاحيات ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي ران على الأراضي الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني منذ عدوان ١٩٦٧ .

إننا نأمل النجاح للجهود المبذولة حاليا نحو تحقيق تسوية سلمية دائمة وعادلة للقضية الفلسطينية ، ونعتقد أن السلام سيتحقق عندما يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة وإنشاء كيانه المستقل على الأراضي الفلسطينية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل إسرائيل . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلداء ببيانه .

السيد أرييدور (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، مما يبعث على سروري الشخصي أن أهنيكم على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو . وليس لدي أي شك في أن خبرتكم الدبلوماسية الثرية من شأنها أن تكون ذات أهمية لا تقدر أثناء الأيام المقبلة .

أود أن أشكر الممثل الدائم لبليكا على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون المجلس أثناء شهر نيسان/ابريل .

تأسف إسرائيل لانعقاد مجلس الأمن . فهذا يؤكد من جديد على تحيز الأمم المتحدة . فالمجلس ينعقد على وجه السرعة في مرحلة حساسة إلى حد كبير في دبلوماسية الشرق الاوسط بناء على إلحاح من جماعة إرهابية مشينة خليفة صدام حسين .

إن مصائب كبيرة تعصف بالبشر في القارات الخمس ، والضحايا منشورة في مهب الرياح دون أن يلتفت إليها أحد ، وبلدان ومناطق بأكملها في افريقيا وأوروبا الوسطى وآسيا والشرق الاوسط متصدعة من إراقة الدماء والمعاناة الإنسانية ، وما يزيد

على مليونين من الاكراد يواجهون خطر الإبادة والترحيل الجماعي . ولكن الحقوق المزعومة لاربعة من المدانين بالإرهاب ، منهم اثنان مدانان بالقتل ، هي التي تشغل هذا المجلس .

إن عدم التناسب الواضح للهوس بإسرائيل لا يهدد عمل هذه المنظمة فحسب وإنما يقوض أساسها الأخلاقي .

ويُفرض على المجلس أن ينحي جانبا مسؤولياته الملحة لمالح جدول الأعمال السيرريالي لمنظمة التحرير الفلسطينية . فهو يذكرنا بالامبراطور الروماني نيسرون الذي يقال إنه وجد متسعا من الوقت ليعزف الكمان في الوقت الذي كانت فيه روما تحترق .

ويُحث المجلس الآن على أن يناقش ويدين ، لا مرة واحدة ولكن مرتين اثنتين ، إبعاد إسرائيل لاربعة من العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا الحدث ليس مركزا لكارثة عالمية . إن التركيز على إسرائيل ، والتكرار المفرط إلى درجة مملة ، نذير بالشر ومقيت . وهو لا يقدم شيئا ولا يؤخر في شيء .

إن الاربعة الذين أبعدهم إسرائيل في الأسبوع الماضي مجرمون مدانون معروفون بتحريضهم على العنف وارتكابه . والاربعة جميعهم كانوا زعماء لفرق الإرهاب المحلية ، وهم يتحملون مسؤولية مباشرة عن هجمات الإرهاب القاتلة التي ترتكب بناء على أوامر من الخارج وقد تمت محاكمتهم وإدانتهم بناء على ذلك .

هذه هي إنجازاتهم الدموية خدمة لإرهاب منظمة التحرير الفلسطينية :

لقد حُكم على الاول بالسجن مدة ١٥ عاما لإلقائه قنبلتين يدويتين على أهداف إسرائيلية . والثاني قتل إسرائيليين وعربيا من المارّة وجرح ١٠ آخرين من المارّة العرب ، في هجوم بقنبلية يدوية . وقد تمت إدانته وحكم عليه بالسجن مدى الحياة . وحكم على الثالث بالسجن ١٠ سنوات لزعره قنابل في أسدود . وقد تمت إدانة الرابع وحكم عليه بالسجن مدى الحياة لإلقائه قنابل يدوية على السير القادم ولقتل زميل عربي له في السجن . وطبقا لاعترافه ، قام بخنق السجين حتى الموت وأخرج عيني الضحية

بملعقة المطبخ . والمنظمة الإرهابية التي تمثله هنا تطالب بعودته الآمنة . واقتـرض أن ذلك لإيقاع المزيد من الضحايا .

لقد تم الإفراج عن ثلاثة من السجناء الأربعة في عام ١٩٨٥ في تبادل للسجناء . وقد أطلق سراحهم بشرط أن يمتنعوا عن ارتكاب أي أنشطة إرهابية أخرى . ولكنهم في تجاهل لهذا التعهد استمروا في شق وتوجيه هجمات العنف ضد العرب واليهود ، ناهيك عن تكرار اعتقالهم .

إن حصيلة الإرهاب من جانب أشخاص مماثلين كانت فائضة . ففي الأسبوع الماضي وحده ، قتل رجل مسنّ في "بتاح تقيفا" ، وهي مستوطنة منشأة منذ أكثر من ١٠٠ عام في ظل الامبراطورية العثمانية . وقد طعن ثلاثة على نحو عشوائي في القدس ، عاممة إسرائيل منذ ثلاثة آلاف عام . وفي الأسبوع الماضي ، قتل مراسل عربي في إذاعة إسرائيل بإطلاق النار عليه . كما جرى قتل ستة عرب آخرين في الأراضي . وقد فقد ما يزيد على ٤٥٠ عربيا و ١٥٠ يهوديا أرواحهم في آلاف من الهجمات الإرهابية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . ولم يرق مجلس الأمن بإدانة هجمة واحدة من هذه الهجمات . وهذا التحيز لا يتطلب المزيد من الشرح ، فهو غني عن الوصف . والاستنتاج السياسي واضح ولا مفر منه .

إن إسرائيل المسؤولة دوليا عن إدارة يهودا والسامرة ومنطقة غزة ، ملتزمة بواجب استتباب السلامة العامة . وبالمقارنة ، جرى احتجاز عراقيين وطردهم من دول عربية أثناء حرب الخليج . والاعتبارات الأمنية المبررة في وقت الحرب طغت على احتجاجات لجنة العفو الدولية . ومع ذلك لم يقتنع أي من هذه المجتمعات بالمخاطر التي تواجهها إسرائيل يوميا .

وفي حين يتم في العديد من البلدان قمع الاضطرابات بسرعة وفعالية باستخدام القوة العنيفة ، ترفض إسرائيل اللجوء إلى هذه الوسائل . وإسرائيل لا تلجأ إلى استخدام عقوبة الإعدام التي تحرمها اتفاقية جنيف الرابعة .

إن إسرائيل تلجأ ، في بعض حالات الطوارئ الحادة ، إلى تدابير إدارية معتدلة تطبق على الأراضي : ألا وهي إبعاد المحرضين على العنف إلى خارج المنطقة . وهذا تدبير مناهض للإرهاب يتمشى تماما مع مسؤوليات إسرائيل في يهودا والسامرة ومنطقة غزة . ليس هناك مياسة عامة تتمثل في الطرد . إنها تدبير لا تلجأ إليه إلا كملاذ أخير . وأوامر الطرد لا تصدر إلا فيما ندر . وعندما تصدر ، هذا إذا ما صدرت ، فإنها لا تتم إلا في الحالات المتطرفة عندما تستنفذ جميع التدابير الأخرى .

إن الأربعة الذين أبعادوا أُتيحت لهم فرصة الاستئناف ، أولا لدى اللجنة الاستشارية ثم القائد الإقليمي وبعد ذلك محكمة إسرائيل العليا التي هي أعلى هيئة قضائية . وقد أقرت محكمة إسرائيل العليا شرعية أوامر الطرد .

وقد قررت المحكمة في عدد من المناسبات أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لا يمكن أن يقصد بها سوى عمليات الإبعاد التعسفية ، الجماعية والفردية ، كالتى حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية بفرض الإبادة والسخرة . في هذه الخلفية وهذا السياق تمت صياغة المادة ٤٩ من الاتفاقية ، وينبغي أن تفسر تلك المادة وفقاً لذلك .

والمادة ٤٩ لا يمكن أن تنتقص من التزام إسرائيل بالحفاظ على الأمن العام كما تتطلب المادة ٤٣ لاتفاقية لاهي لعام ١٩٠٧ ، ولا من حق إسرائيل في اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على أمنها ذاته .

إن إسرائيل لا تنوي أن تصبح مأوى آمناً للإرهابيين مثل بعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط .

وليس الأرواح اليهودية وحدها هي التي تنقذ بتدابير إسرائيل فهذه التدابير تكفل أيضاً حق زملائنا العرب في الحياة .

إن شعب إسرائيل يتوق إلى السلم . ومنطقتنا بحاجة إلى سلم دائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات المباشرة . وعلى الدول العربية أن تتفاوض معنا إذا كانت حقا تسعى إلى السلم . أما عقد اجتماع لمجلس الأمن لكسب نقاط ضد إسرائيل ، واللجوء إلى دبلوماسية المحاكم ، فذلك لا يفيد في شيء لأنه بديل أجوف ولن يسهم بشيء في عملية السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات

الطيبة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ممثل لبنان . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد مكاوي (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أبدأ

كلمتي ، سيدي الرئيس ، أود أن أنضم إليكم في الاعراب عن عبارات الموصاة الرقيقة

التي وجهتموها إلى ممثل الهند الدائم للخسارة الفادحة والمفجعة التي مُنيتَ بها الهند بوفاة رئيس وزرائها السابق رجيغ غاندي . إن لبنان يشاطر حكومة الهند وشعبها العظيم آلامهما واحزانهما .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي الآن أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وإننا لعلّ ثقة بأن عمل المجلس في ظل قيادتكم الحكيمة والقديرة سيسير باقصى درجة من الكفاءة والنظام .

نتوجه بالتهنئة أيضا إلى سلفكم صاحب السعادة ممثل بلجيكا الدائم السفير بول نوتردام على الطريقة الممتازة التي أدى بها واجباته .

مرة أخرى يجتمع مجلس الأمن لمناقشة سلوك إسرائيل ، البلد الذي ظل يتحدى ولا يزال يتحدى المجتمع الدولي وإرادة المجلس ، البلد الذي يهزأ بدور الأمم المتحدة بوصفها الحكم الأعلى للعدالة الدولية ، بل ويتمادي في غيّه فيرفض حضور مؤتمر السلام الدولي ما دامت الأمم المتحدة تتمثل فيه بأية صفة من الصفات .

أسأل المجلس ، ألم تتجاوز تلك الدولة كل الحدود ؟ وما هو مركز إسرائيل المتميز الذي يبيح لها استخدام وجود مراقب عن الأمم المتحدة باعتبار ذلك سببا كافيا للاعتراض على المؤتمر الدولي ؟ إن إسرائيل التي تدين للأمم المتحدة بوجودها ، تسعى الآن إلى إلغاء دور المنظمة التي أخرجتها إلى الوجود ، حيال دورة الصراع والعنف الآخذة في الاتساع في الشرق الأوسط والتي تكمن جذورها في سيطرة إسرائيل غير القانونية على ثلاثة بلدان .

وهذا ما يأتي بنا إلى هنا مرة أخرى اليوم لمناقشة مظهر آخر صغير ولكنّه شديد المرارة من مظاهر تعنت إسرائيل : ألا وهو إبعادها الأخير لأربعة من الفلسطينيين من قطاع غزة المحتل إلى لبنان المحتلة في انتهاك متعدد للقانون الدولي .

وبالنظر إلى هيمنة إسرائيل المكيفيلية في المنطقة حيث تهرج جميع الوسائل غايات إسرائيل ، أسأل المجلس ، أي مكان آخر سوى لبنان يمكن أن تفكر فيه إسرائيل

لطرده أولئك الأربعة وعشرات غيرهم من الفلسطينيين ؟ فإسرائيل ، قبل كل شيء ، تعتبر لبنان الغناء الخلفي لنفاياتها وامتدادا لأراضيها .

وأغتنم هذه الفرصة لأذكّر المجلس بأن إسرائيل لا تكتفي بإعطاء نفسها الحرية والجراحة على التخلّص من الفلسطينيين في بلادي ، بل إنها أيضا تحتل الأراضي اللبنانية وتعرض السكان المدنيين اللبنانيين بشكل منتظم للقصف الجوي .

خلال الأسبوع الماضي وحده ، قمت ، باسم حكومتي ، بإرسال أربع رسائل شكوى إلى الأمين العام لا تتعلق بطرد الفلسطينيين فحسب بل تتعلق أيضا بالمناورات العسكرية الاستفزازية التي قامت بها إسرائيل . فقد كان هناك وزع مكثف في جنوب لبنان لآلاف من الجنود الإسرائيليين وعشرات الدبابات وغيرها من العربات العسكرية ، كما قامت القوات الإسرائيلية بالتغلغل في عمق لبنان ، وتجاوزت المنطقة المحتلة حتى وصلت إلى مدينة جزّين التي تقع على بعد ٢٢ ميلا جنوب شرق بيروت . وبالقرب من كفر حونا أقاموا مقار عسكرية ، علاوة على أنهم عرّضوا أربع قرى لبنانية لقصف جوي وتدمير . بل إن الإسرائيليين ، في حالة قرية شابريجا ، تمادوا في غيهم واستخدموا القنبلة الذكية .

لكنني لم أحضر هنا اليوم لأخوض في تفاصيل مأساة لبنان الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي ، ولكنني بالأحرى أتيت لالقي الضوء على مصير الفلسطينيين الأربعة . إن حكومة لبنان تدين بشدة طردهم وإبعادهم انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر الإبعاد القسري للمدنيين من الأراضي المحتلة . هذا بالإضافة إلى أنني أكرر التأكيد على اعتراض حكومتي على انتهاك إسرائيل لسيادة لبنان وأراضيها من خلال ممارساتها التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقوانين حقوق الإنسان ، وبالمئات مع قرارات مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) و ٦٣٦ (١٩٨٩) و ٦٤١ (١٩٨٩) .

إذا كان في لبنان فلسطينيون ، فذلك لأن السياسة الإسرائيلية القائمة على الاحتلال واغتصاب الأراضي قد خلقت لاجئين . إن استيلاء إسرائيل غير القانوني على التراب العربي يجب تصحيحه . وإلى أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧

لن ينعم الشرق الأوسط بالسلام . إن طرد الفلسطينيين إلى لبنان ليس من شأنه إلا مضاعفة المشاكل الداخلية في بلدي . ومن قبيل السخرية أن الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى إبعاد الفلسطينيين إلى لبنان لا شيء إلا لكي تستخدم الوجود الفلسطيني ذريعة لغزو جنوب لبنان واحتلاله .

سبب آخر لدوام الصراع العربي - الإسرائيلي هو أن المجلس لم يمسك بعد بتلابيب المشكلة ولم يطبق نفس معيار العدالة الدولية الذي طبقه في أماكن أخرى من المنطقة . فالاحتلال هو الاحتلال ، وأردد هنا مشاعر جورج بوش رئيس الولايات المتحدة عندما قال إن العدوان لم يعد له مكان اليوم في النظام العالمي الجديد .

الواقع ان كل الانظار موجهة الى المجلس ، والسؤال المطروح هو ما إذا كانت الامم المتحدة ستقوم بدور القائم الاعلى على العدالة الدولية ذلك الدور الذي اراده لها مؤسوها . ان العالم يتوقع تطبيق معيار واحد على جميع المعتدين والمحتلين ، وإنني لعلى ثقة بأن المجلس سيرتقي الى مستوى الامال المعلقة عليه وذلك بإجبار اسرائيل على الإمتثال لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الاسرائيلي .

انني أرجو المجلس أن يتصدى لهذه المهمة ويعيد الفلسطينيين الاربعة الى ديارهم وعائلاتهم في قطاع غزة . وبعد ذلك ليتصدى مرة أخرى بقوة وحماس متجددين ، للتحدي الصعب المتمثل في النظام العالمي الجديد . وفي الوقت الذي تبذل فيه الولايات المتحدة وبلدان أخرى جهودا جادة لعقد مؤتمر السلم الدولي لا ينبغي السماح لأي بلد بوضع العراقيل في طريق الحل السلمي للصراع العربي الاسرائيلي . والعسودان الاسرائيلي لا ينبغي السماح باستمراره في لبنان أو سوريا أو في أراضي فلسطين المحتلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل لبنان على عباراته الرقيقة الموجهة الي .

أدعو ممثل الاردن الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أضم صوتي الى صوتكم فيما عبرتم عنه ببلاغة رائعة من تعزية حارة وصادقة الى شعب الهند المديق وحكومته الرشيدة للمصاب الاليم الذي ألم بها بفقدنهما قائدهما السياسي الفذ الفقيه الراحل رجييف غاندي الذي جاءت نهايته المفاجعة في وقت كانت بلاده والعالم في أمس الحاجة الى قيادة رجال عظام كأمثاله . وإننا لعللى يقين بأن الشعب الهندي العريق بتاريخه وقيمه سيخرج من هذه المحنة بشجاعة وسيحافظ على قيمه ونظامه الديمقراطي ، وسيبقى رائدا من رواد حركة عدم الانحياز ونصرة قضايا الحرية والعدالة .

السيد الرئيس ، يسرني أن أراكم ، وأنتم تمثلون بلدكم الصين الذي تربط بلدي به علاقة صداقة حميمة ، تتسلمون رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . ان ما تتمتعون به من كفاءة وخبرة وحكمة سيساعد المجلس على القيام بمهامه بالشكل المناسب .

واسمحوا لي أن أعبر عن التقدير لسلفكم ، سعادة السفير بول نوتسردام ، المندوب الدائم لبلجيكا ، على قيادته المجلس خلال الشهر الماضي بكفاءة ومهارة .

لقد انشغل المجلس ، كما انشغل العالم ، خلال الأشهر الماضية بالازمة في الخليج . ولقد كان تعامل المجلس مع تلك الازمة مختلفا عن تعامله مع أية ازمة أو مشكلة دولية أخرى ، وذلك من حيث الفعالية والجدية وضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة . وقد حمل ذلك العديد من المتابعين الى النظر الى التجربة القاسية خلال الأشهر الماضية باعتبارها بداية حقبة جديدة في العلاقات الدولية ، وكذلك بالنسبة لدور الأمم المتحدة المستقبلي . ونحن بدورنا نشارك العديدين في التعبير عن الأمل في أن تتسم المرحلة المقبلة ، بشكل رئيسي ، باحترام الشرعية الدولية من قبل الجميع ، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، وتعزيز دور الأمم المتحدة بحيث تغدو أكثر فاعلية ليس فقط في إيجاد الحلول السلمية للنزاعات الدولية الموجودة ، بل كذلك ، وهذا هو الأهم ، في منع وقوع الازمات والمشاكل . ان تحقيق هذا الهدف أمر ممكن لمنظمتنا الدولية اذا ما استخدمت الآليات المختلفة المتوفرة لها حسب الميثاق . وهذا يجنب العالم الكثير من التوتر والمعاناة ، ويمنع تكرار أحداث الأشهر الأخيرة المؤلمة .

اني أدرك تماما أن هذه الجلسة مخصصة للنظر في إبعاد اسرائيل أربعة مواطنين فلسطينيين من قطاع غزة الى لبنان في الثامن عشر من الشهر الجاري . وقد اختسرت أن أبدأ كلمتي هذه بالإشارة الى الازمة الماضية ليس حبا في الخروج عن موضوع النقاش ولكن بغرض التأكيد على أمرين . أولا ، ضرورة الاستفادة من دروس تلك الازمة ، وبالمئات أهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب وقوع أزمات مماثلة ولمنع تفاقم القائم منها ؛ ثانيا ، ضرورة قيام مجلس الأمن بالانسجام مع نفسه والمحافظة على مصداقيته ، وذلك عن طريق معالجة المشاكل الدولية المختلفة بمعيار واحد وبمستوى واحد من الجدية والالتزام .

إن ممارسة اسرائيل المتمثلة في إبعاد المواطنين الفلسطينيين عن أرضهم هي ، حسب اتفاقية جنيف الرابعة ، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، عمل لا شرعي . ولن تجد

أحدا غير اسرائيل يقول خلاف ذلك . واتفاقية جنيف الرابعة ، وخاصة المادة التاسعة والاربعين منها ، واضحة في هذا الشأن . وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كالقرارات ٦٠٧ (١٩٨٨) ، ٦٣٦ (١٩٨٩) ، ٦٨١ (١٩٩٠) . ولذا ، فإن مهمتنا اليوم ليست إثبات لا شرعية هذه الممارسة أو غيرها من الممارسات اللاإنسانية التي تتبعها اسرائيل في الاراضي المحتلة كمصادرة الاراضي وإنشاء المستوطنات والاحتجاز الإداري ونسف البيوت وغيرها . ان مهمتنا ، حسب ما أراها ، تقتصر على توجيه اهتمام مجلس الأمن الى خطورة هذه الأعمال على الوضع بشكل عام لكي يقوم المجلس بدوره باتخاذ اللازم .

لقد جاء عمل الإبعاد الذي اقترفته اسرائيل قبل أيام في وقت جدت فيه مساعي السلام ، وكثر فيه الحديث عن ضرورة تخفيف اسرائيل من إجراءاتها التعسفية في الأراضي المحتلة لتسهيل الجهود السلمية . وقد يبدو هذا التصرف من قبل اسرائيل ملفتا للنظر بالنسبة للمراقب البعيد . غير انه في الواقع منسجم مع سلوكها الذي عودت مجلس الامن والساعين الى السلام عليه . إن مجلس الامن الموقر يعلم جيدا كم خالفت اسرائيل قراراته ، وكم عملت عكس المطلوب منها تماما . كما تعلم الاطراف الخارجية المهمة كم أعاقت اسرائيل بعنادها من جهود سلمية . وكمثال بسيط على ذلك ، أود التذكير بأن مجلس الامن كان قد اتخذ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ قراره رقم ٦٨١ (١٩٩٠) الذي شجب في الفقرة الثالثة منه استئناف اسرائيل إبعاد مواطنين فلسطينيين . وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أي بعد ثمانية عشر يوما فقط من اتخاذ ذلك القرار ، أبعدت اسرائيل أربعة مواطنين فلسطينيين عن أرضهم . وأود أن أشير كذلك الى تصريح لوزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد جيمس بيكر ، أمام الكونغرس الأمريكي قبل أيام ، حين أشار الى جهوده السلمية الاخيرة قائلا إنه لا شيء يجعل مهمته صعبة كاستقباله ، في كل مرة يزور فيها اسرائيل ، بمستوطنة جديدة .

إن عناد اسرائيل الذي يمكنها من اتخاذ مثل هذه المواقف هو ما يحتاج الى رد حاسم من هذا المجلس . لقد اعتادت اسرائيل على صدور القرارات عن مجلس الامن دون متابعة جادة من قبله لتنفيذها ، الامر الذي يمكن اسرائيل من تجاهل تلك القرارات وتحديثها . ولقد حان الوقت لأن يُفهم هذا المجلس الموقر اسرائيل بشكل واضح بـأن مثل هذه اللامبالاة لم تعد محتملة ، وإن عليها ، إذا كانت تريد السلام حقا ، أن تعبر عن ذلك بالتوقف عن مثل هذه الممارسات . إن للسلام متطلباته ، وأحدها إبداء حسن النية وذلك بالامتناع عن ارتكاب الاعمال التي تعيق المساعي السلمية .

إن اقتلاع الإنسان من أرضه بالقوة وإلقاءه بعيدا عنها هو جريمة في حق الإنسانية . وفي حال المواطن الفلسطيني في الأراضي المحتلة الذي يجد نفسه معرضا في

أية لحظة للإبعاد عن وطنه وعائلته من قبل سلطة محتلة ، فإن مثل هذا العمل يستلزم قيام مجلس الأمن بأكثر من مجرد إصدار قرار والانتظار لحين وقوع حالة مشابهة أخرى لإصدار قرار آخر . إن متابعة مجلس الأمن الحثيثة واتخاذ الإجراءات الفعالة لتنفيذ مثل هذه القرارات هي وحدها الكفيلة بمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات الصارخة .

وإنه لمن المهم الإشارة هنا الى أن حالات الإبعاد التي تقوم بها اسرائيل تنطوي ، بالإضافة الى انتهاك حق الإنسان الفلسطيني المٌبَدَّد ، على انتهاك آخر خطير ، وهو انتهاك سيادة وحرمة أراضي البلاد المجاورة التي تبعد اسرائيل المواطنين الفلسطينيين إليها بالقوة . فاسرائيل إذن ، حين تقوم بأعمال الإبعاد هذه ، ترتكب جريمة مزدوجة ، الأمر الذي ينبغي أن يشكل دافعا قويا لمجلس الأمن لأخذ هذا الأمر بما يستحقه من جدية واهتمام .

تدركون جيدا أن مسألة الإبعاد ، رغم أهميتها وخطورتها ، ليست هي لب المشكلة . فأساس قضية فلسطين هو احتلال الأراضي بالقوة وحرمان شعب كامل من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة . والإبعاد ليس إلا إحدى المشاكل المتفرعة عن القضية الرئيسية . وما لم يتم إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية فإنها ستظل تزداد تعقيدا ، وسيضعف بذلك حجم المعاناة الواقعة على الشعب الفلسطيني ، ويزداد توتر الوضع في الشرق الأوسط بوجه عام .

إن هذا المجلس الموقر ، طبقا لولايته تحت الميثاق ، يتحمل مسؤولية قانونية وسياسية كبيرة تجاه حل قضية فلسطين التي هي أساس النزاع العربي الاسرائيلي . ونظرا للدور البارز والفعال الذي لعبه هذا المجلس في أزمة الخليج ، فإن عليه كذلك مسؤولية أخلاقية تتمثل في الحفاظ على صداقته وإبداء درجة مماثلة من الجدية والفعالية .

والى أن يتم بالفعل إيجاد التسوية السلمية العادلة والشاملة والدائمة للنزاع العربي الاسرائيلي ، وجوهره القضية الفلسطينية ، فإنه يلزم توفير الحماية اللازمة للمواطنين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال ، تلك الحماية التي تضمن توقّف اسرائيل التام عن ارتكاب ممارساتها اللاشرعية في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك أعمال الإبعاد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الأردن على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت قبل لحظة رسالتين من ممثلي الجزائر ومصر يطلبان فيهما دعوتهما الى المشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد بن جمعة (الجزائر) والسيد جلال (مصر)

المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : المتكلم التالي ممثل مصر .

أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد جلال (مصر) : السيد الرئيس ، باسم دول منظمة المؤتمر الإسلامي

التي تتشرف بلادي برئاستها ، اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أتوجه إليكم بالشكر على دعوتي لمخاطبة هذا المجلس الموقر وبالتهنئة لرؤاستكم لهذا المجلس خلال شهر أيار/مايو الحالي . وإنني لعلى ثقة كاملة من أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وقدراتكم الشخصية المعروفة لدى الجميع سيكون لها عظيم الأثر في حسن سير أعمال مجلس الأمن الموقر والنهوض بمسؤولياته الهامة . كذلك أود أن أعبر عن تقدير وفد بلادي لسفكم المندوب الدائم لبلجيكا على المهارة العالية التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

ولا يفوتني أن أعبر عن عزاء وفد بلادي لوفاة الهند الصديق للحادث الاليم الذي أودى بحياة الراحل رجيف غاندي رئيس وزراء الهند السابق والرئيس السابق لحركة عدم الانحياز .

ما زال الوضع في منطقة الشرق الأوسط يحظى باهتمام بالغ من قبل أعضاء المجتمع الدولي ، وعلى الأخص دول المؤتمر الإسلامي التي تمتد عضويتها عبر قارتين كبيرتين . وقد شهدت المنطقة خلال الأشهر الماضية تصاعدا في الاضطراب والتوتر وأعمال القمع ، الأمر الذي زاد من تأكيد أهمية تضافر الجهود المخلصة من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل لجميع القضايا التي تهدد الأمن والاستقرار وفي مقدمتها القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر مشكلة الشرق الأوسط .

لقد تعاظم الامل ، في ظل المناخ الدولي الجديد الذي أصبح سائدا في الفترة الأخيرة ، بالنسبة لغرض الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية بما يؤدي إلى استعادة منطقة الشرق الأوسط للاستقرار والأمن الذي تنشده جميع شعوبها . كذلك زاد من هذه الآمال التضامن الذي أصبح السمة الرئيسية لمجلس الأمن في تصديه لكل عدوان وانتهاك للمبادئ الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

إن قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بإبعاد أربعة من المواطنين الفلسطينيين يعدّ انتهاكا صارخا لكافة المواثيق الدولية الخاصة بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة وبوجه خاص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . ومع تكرار هذه الممارسات الإسرائيلية المرفوضة فإن مصر تؤكد من جديد رفضها الكامل لهذا التصرف الإسرائيلي الذي لا يسهم بأي شكل من الأشكال في تدعيم المسيرة السلمية التي تتضافر حولها حاليا كافة الجهود المخلصة لإيجاد حل عادل وشامل للنزاع في المنطقة .

إن مصر تطالب كما طالبت مرارا وتكرارا الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن هذه الممارسات القمعية والتحرك بدلا من ذلك في اتجاه بناء الثقة مع أبناء الشعب الفلسطيني الذي عانى كثيرا من وطأة الاحتلال . كما نناشد في نفس الوقت المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد موقفه الإجماعي إزاء حماية حقوق الإنسان الفلسطيني وحقه في البقاء على أرضه الوطنية رغم معاناته من ظروف الاحتلال وضمان ممارسة هذا الحق واستعادته لكافة حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير في إطار تسوية سلمية عادلة ودائمة .

إن وفد مصر يأمل أن يستجيب الجميع وإسرائيل بوجه خاص لنداء السلام وأن يتخلّوا عن وضع العقبات في طريق المسيرة السلمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الجزائر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بن جمعة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أضم صوت وفدي إلى مشاعر العزاء التي أعربت عنها في بداية هذه الجلسة لوفاة الهند . إن الرحيل المأساوي لرجيف غاندي ، الذي كان يأمل في أن يرى الأمة الهندية العظيمة تسير على طريق التحضر والديمقراطية ، لا يعدّ مأساة للشعب الهندي فحسب ولكن لأسرة أمم عدم الانحياز كلها .

وأود أيضا أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهانئ وفد الجزائر على توليكم رئاسة المجلس وعن مدى غبطتنا إذ نرى ممثلا مرموقا للصين في هذا المنصب . إن صفاتكم الشخصية والمهنية العظيمة المعروفة حق المعرفة لدى الجميع جعلتكم تحظون بجدارة بسمعة تعد في هذه الفترة الحاسمة خير ضمان على نجاح أعمال المجلس .

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لسفكم ، السفير نوتردام ، ممثل بلجيكا على الطريقة القديرة التي أدار بها المجلس خلال شهر نيسان/ابريل .

في ١٨ أيار/مايو أبعثت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أربعة من الشباب الفلسطينيين الى لبنان بتهمة مقاومة القمع الاجنبي . وها هو المجلس يواجه مرة أخرى ازدراء جديدا لا يبين عدم احترام النظام الاسرائيلي للقواعد الاساسية للسلوك الدولي إزاء الشعب الفلسطيني وسيادة لبنان فحسب بل ، وبشكل أكثر خطورة ، لسلطة مجلس الامن الذي أوضح موقفه حيال هذه المسألة في بيان الرئيس الذي صدر منذ أقل من شهرين . ومن الجلي أن هذا البيان ، شأنه شأن العديد من القرارات السابقة للمجلس في هذا الخصوص ، لم يكن له التأثير الرادع الذي ينشده الاعضاء .

ومن الواضح أيضا أننا لا يمكننا مواصلة الرضاء بهذه النتيجة والإعراب عن مشاعر السخط التي رغم جدارتها بالثناء لا تعد كافية لمواجهة الغطرسة الاسرائيلية . ومن الواضح الآن أن عدم وجود رد فعل فعال ومصمم حقا من جانب المجلس يرقى الى مستوى ملاحيات المجلس قد غدا عاملا مؤاتيا للنزعة الاستردادية والازدراء اللذين تتسم بهما كل الاعمال التي تنفذها سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

هل من الضروري أن نؤكد من جديد أن عمليات الإبعاد هذه تعد انتهاكا خطيرا وجديدا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ؟ وهل من الضروري أن نذكر ، كما هو الحال في جميع قرارات المجلس ومقرراته ، أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ؟ هل أننا بحاجة الى أن نحدد مسؤولية كل الاطراف المتعاقدة بموجب المادة الاولى من الاتفاقية ؟

إن عمليات الإبعاد الجديدة البغيضة والمثيرة للاشمئزاز لا تمثل إلا سلاحا واحدا من أسلحة القمع والبطش التي يستخدمها النظام الاسرائيلي دون هوادة . إن الهدف واحد وهو : طرد المالك الشرعي ، أي الشعب الفلسطيني من أرض أجداده وإنكار وجوده القومي وإدامة الهيمنة العسكرية والاستمرار في احتلال أرض فلسطين المقدسة . والوسائل المستخدمة في تنفيذ ذلك معروفة حق المعرفة أيضا . إنها الوسائل التي تستخدمها كل المؤسسات الاستعمارية التي تعزز وهم السيطرة الدائمة عن طريق الوحشية والتصفيد المستمر للقمع والترحيل والطرد والنفي ونسف المنازل والعقوبات الجماعية والمعاملة الوحشية واللاإنسانية بالإضافة الى اغتيال قادة المقاومة الفلسطينية في أحيان كثيرة .

ولا تزال سياسة الاستيطان الرسمية التي تنفذ بطريقة منهجية من أكثر العناصر إفزاعا في هذه الصورة البشعة . فقد تم توطين ما ينيف على ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن يهودي في الأراضي المحتلة . ولا يمر اسبوع واحد دون إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة أو البدء ببرامج استيطانية من أجل تشجيع المزيد من المستوطنين وخصوصا في القدس الشريف . وذلك يحدث في الوقت الذي أصبحت فيه مأساة الشعب الفلسطيني ، اللاجئين في أرضه أو في المنفى ، بسبب استمرارها الى حد أصبحت عنده مألوفة ، أكثر من جريمة بحق الإنسانية . حتى أن وزير خارجية الولايات المتحدة أصبح يستقبل في زيارته المتكررة بإنشاء مستوطنات جديدة كما لو أن الغرض من ذلك الإعراب عن الاهتمام الذي توليه سلطات الاحتلال بنجاح جهوده .

هذا كله يثبت الفجوة العميقة القائمة بين أعمال المحتل الصهيوني والحاجة الى السعي الى سلم حقيقي يقوم على العدالة وبالتالي الى نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية في وطنه بالكامل .

وكيف يمكن للمرء أن يتظاهر بأنه يسعى الى إقرار السلم في فلسطين وبأنه يقرر مستقبل الشعب الفلسطيني في حين أنه يتم تجاهل الفلسطينيين أنفسهم وهم الطرف المعني أساسا ؟ وكيف يمكن للمرء أن يتطلع الى تحقيق سلم حقيقي في الوقت الذي يصر

فيه على تجاهل ما لا يمكن تجاهله ، وهو السلطة الوحيدة التي أوكل إليها الفلسطينيون مصيرهم ألا وهي منظمة التحرير الفلسطينية ؟ وكيف يمكن للمرء أن يستمر في إرجاء تنفيذ الإطار الكافي الوحيد للتعامل مع قضية فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط وهو الإطار الذي حبذه المجتمع الدولي بأسره ، أي مؤتمر السلم الدولي الذي يمكن فيه للأعضاء الدائمين في المجلس أن يؤديوا دورا فعالا ؟

لا بد من أن نسترشد بكل هذه الجوانب في القرارات التي على المجلس أن يتخذها . وأن اعتماد مشروع القرار سيكون أول رد فعل يواجهه به المجلس ازدراء النظام الاسرائيلي بما يتناسب مع المسؤوليات التي أناطها به المجتمع الدولي . فعلاوة على الواجب الاخلاقي والقانوني لضمان توفير الحماية الانسانية للشعب الفلسطيني وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة هناك التسوية السياسية لقضية فلسطين برمتها التي تعد أساسا لا غنى عنه في إقرار السلم والامن في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

أفهم أن المجلس على استعداد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه .

وحيث أنه لا يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في أخذ الكلمة قبل التصويت ، أ طرح مشروع

القرار الوارد في الوثيقة S/22633 للتصويت عليه الآن .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ،

رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوبا ،

كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند ،

اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٥

صوتا مؤيدا . اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٦٩٤ (١٩٩١) .

أعطى الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد أعلن الرئيس بوش والوزير بيكر مرارا عن معارضة الولايات المتحدة

لسياسة حكومة اسرائيل المتمثلة بإبعاد الفلسطينيين . هذه سياسة الولايات المتحدة

المتبعة منذ أمد بعيد . فعمليات الإبعاد غير مقبولة بموجب اتفاقيات جنيف . وهي

لا تسهم في الجهود المبذولة لتحقيق السلام . ومرة أخرى تدعو الولايات المتحدة حكومة

اسرائيل الى الكف عن سياسة الإبعاد .

وهذه هي اللحظة التي يمكن فيها لاسرائيل أن تغيّر سياسة الإبعاد التي

تتبعها . وتبذل حاليا جهود مكثفة لبدء المفاوضات بين اسرائيل والدول العربية

والفلسطينيين . والهدف من عملية التفاوض التوصل الى تسوية شاملة قائمة على قراري

مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وتتفق الاطراف في تلك

المنطقة على أن هذه العملية ستمضي على خطين عن طريق مفاوضات متوازية ومباشرة بين

اسرائيل والدول العربية وبين اسرائيل والفلسطينيين . ولا تزال الولايات المتحدة مقتنعة بأننا حددنا عملية يصلح العمل بها للمضي بالمفاوضات . ويعتمد الكثير على قدرة الأطراف على التحلي بالصبر والإرادة على العمل . ويحدونا وطيد الأمل في أن تجد الأطراف الشجاعة على القيام بذلك .

ومع أن الولايات المتحدة صوّتت اليوم لصالح هذا القرار فإن أنظارنا مركّزة على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة .

وكما قلنا في الماضي ، تعتبر الولايات المتحدة عبارة "جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس" ، التي ترد في هذا القرار وصفية من الناحية الديموغرافية والجغرافية ولا تدل على السيادة .

السيد الالفى (اليمن) : سيدي الرئيس ، إن وفد بلادي يشاطركم التعبير الصادق عن مشاعر الحزن العميق والأسى التي أصبنا بها والخسارة الفادحة التي منينا بها بفقدان راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند السابق ، وأحد القادة البارزين لحركة عدم الانحياز . وبهذه المناسبة أيضا نشارككم في نقل التعازي الحارة بهذا المصاب الجلل إلى وفد الهند وحكومة وشعب الهند الصديق ، وكذا عائلة الفقيد الراحل .

واسمحوا لي أن أعرب لكم عن بالغ سرورنا إذ نراكم تتبوّأون رئاسة مجلس الأمن . فأنتم تمثلون بلدا صديقا تربطه ببلادنا علاقات متطورة في شتى المجالات . كما أننا عهدنا فيكم المقدرة والحكمة التي أسهمت إسهاما إيجابيا في معالجة العديد من القضايا الإقليمية والدولية ، وجهودكم المتواصلة التي توجت بإيجاد حلول سلمية للكثير من تلك القضايا .

ولا يفوتني أيضا أن أتوجّه بالشكر والتقدير لسعادة السفير بول نوتيردام ، ممثل بلجيكا ، على حسن إدارته لأعمال مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل الماضي .

إن الحقيقة الثابتة التي يخرج بها المتتبع لتطورات العلاقات الدولية تتمثل في الإجماع الواسع على أن هذه العلاقات تمر بمرحلة إيجابية وهامة تستكمل خلالها ملامح النظام السياسي العالمي الجديد القائم على التعاون والجدية في تسوية القضايا

الدولية بصورة سلمية وعادلة ، وبحيث تلعب الأمم المتحدة دورها المركزي المنشود الذي حدده بوضوح ميثاقها وتجسد بذلك إرادة المجتمع الدولي .

ولقد تعززت هذه النظرة التفاوضية من خلال الإصرار والتصميم في التعامل الذي مارسه مجلس الأمن في الآونة الأخيرة . وحتى يكون هذا الإصرار والتصميم قاعدة لا استثناء يفترض في هذه المنظمة الدولية أن تحرص على ممارسته بنفس القدر على كافة القضايا الدولية ، وفي مقدمتها قضية الصراع العربي الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط ، وبصورة خاصة لب ذلك الصراع ، ألا وهي قضية الشعب العربي الفلسطيني . وفي اعتقادنا أن مثل هذه الممارسة الجادة هي وحدها الكفيلة بتأكيد مصداقية وجدية المجتمع الدولي عند تطبيق هذه المبادئ والقوانين العادلة بل وهي الوحيدة التي تضمن عدم انهيار مقومات السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط وفي العالم أجمع .

ونأمل أن يكون الإجماع الذي تم التوصل إليه في التصويت على القرار الذي أقره المجلس لتوّه بداية لهذا العزم والتصميم في أعمال مجلس الأمن المتعلقة بالشرق الأوسط وفي مقدمتها قضية فلسطين .

ان منطلقنا في تناول قضية الشرق الأوسط يقوم على أسس متينة قوامها الإجماع الدولي الذي تترجمه بوضوح قرارات الأمم المتحدة على مدى السنوات الماضية ، ويتلخص في أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط ، وإنه لن يتحقق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة ممارسة تامة ، وانسحاب اسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وكذا الأراضي العربية المحتلة الأخرى .

والأكثر من ذلك أن الإجماع الدولي قد حدد أيضا الإطار الصحيح للتسوية السياسية العادلة والشاملة في منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل يقوم على أساس المبادئ الواضحة والمحددة المجمع عليها دوليا وفق قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط .

وبالرغم من أن أسس وإطار التسوية السياسية السلمية في منطقة الشرق الأوسط قد تحددت ، وبالرغم من التأكيد السنوي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة تحريك هذه القضية والعمل بجدية على تسويتها بصورة عادلة ، وبالرغم من الجهود المبذولة في الوقت الحاضر لتحقيق هذه التسوية العادلة ، سواء من خلال جهود الأمين العام للأمم المتحدة وتعيين مبعوثه الشخصي لهذا الهدف ، إضافة إلى المساعي السلمية الأخرى التي تشهدها المنطقة ، فإننا نجد أن الإعاقة الرئيسية تتمثل في معارضة إسرائيل وعدم انصياعها لإرادة المجتمع الدولي ، بل وتتماديا في سلسلة من الإجراءات المتمثلة في إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل .

ويتزامن مع هذه الإعاقة جملة من الإجراءات التي تتنافى مع قرارات مجلس الأمن ، أقدمت عليها إسرائيل على مدى السنوات الماضية وبكل أمف لم تلق الرادع لها ويمكننا أن نلخص أبرزها في الآتي :

أولا : عدم امتثال إسرائيل لقراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨١) ، واللذين يقضيان بأن قرار إسرائيل ضم القدس وإعلانها "عاصمة" لها ، فضلا عن التدابير الرامية إلى تغيير طابعها العمراني وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها القانوني ، لأغية وباطلة ، وتطالب بإلغائها فورا .

ثانيا : استمرار إسرائيل في عدوانها وسياساتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها ، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي ، وإقامة المستوطنات ، وضم الأراضي ، وغيرها من التدابير التي تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة .

ثالثا : تمادي إسرائيل في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وغزة دون انصياع للقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي بهذا الصدد .

رابعا : عدم امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ، الذي يقضي بأن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان العربية السورية المحتلة غير قانوني ومن ثم لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق .

خامسا : عدم امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، و ٦٥٩ (١٩٩٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة ، بل واستمرارها في احتلال الجنوب اللبناني وإجراء التغييرات الديمغرافية عليه تحديا لإرادة المجتمع الدولي . إن هذا السجل الإسرائيلي الحافل بالخرق الصارخ والدائم لقرارات مجلس الأمن وهو بكل أسف يمر على مدى السنوات الماضية ، بل وتتمادي إسرائيل في تطبيقه في الوقت الحاضر على مسمع ومرأى من الرأي العام العالمي ، هو الذي يقودنا ، ومعنا بقية الشعوب العربية ، وكذا كافة الشعوب المحبة للسلام في العالم ، إلى المطالبة والإلحاح بضرورة التعامل الصارم مع هذه الخروقات عند تطبيق المبادئ والقوانين التي تقوم عليها هذه المنظمة الدولية .

وفي ظل المساهمات الهامة التي قدمتها الدول العربية في تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، من المنطقي أن إسرائيل ، بسياساتها المستمرة التي تنطوي على تصعيد الصراع في المنطقة وتوسيع نطاقه ، تشكل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، بل وأنها ، برفضها قبول وتنفيذ القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن وذلك انتهاكا للمادة ٢٥ من الميثاق ، لم تف بالتزاماتها بموجب الميثاق .

إن شعوبنا العربية تتطلع بتفاؤل إلى الملامح التي تسود العلاقات الدولية وتأمل في أن الإصرار والتصميم والجدية ستعكس نفسها على كافة القضايا في منطقتنا ، وستؤدي إلى إشاعة السلم العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط .

وبهذه نؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتنفض الغبار عن القضايا المعقدة والمزمنة التي تهم منطقتنا . وهذا وحده كفيل بأن يؤكد مصداقية مجلس الامن وجديته في تحمل مسؤولياته بمنظار متساو ، بل ومن خلال نفس المعايير والمقاييس على كافة القضايا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : اشكر ممثل اليمن على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد روشيرو دي لا سابليير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

السيد الرئيس ، يود الوفد الفرنسي أن يشارك في عبارات التعازي التي اعربتم عنها لممثل الهند على وفاة السيد رجييف غاندي المفجعة .

يأسف وفدي أسفا عميقا لاننا نضطر مرة أخرى الى الاجتماع هنا بسبب التدابير التي اتخذتها اسرائيل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الامن . إن إبعاد أربعة فلسطينيين من قطاع غزة في ١٨ أيار/مايو يطيل ، للأسف ، من القائمة الطويلة أصلا للمدنيين الفلسطينيين - أكثر من ٦٠ - الذين طردتهم الدولة القائمة بالاحتلال من ديارهم دون وجه حق - ولا يسعنا إلا أن نأسف لعمليات الإبعاد الجديدة هذه التي تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة .

وعلى أية حال فإن القرار ٦٨١ (١٩٩٠) ، الذي اتخذ بالإجماع في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر الماضي ، ألزم بالفعل الحكومة الاسرائيلية بالاعتراف بانطباق ذلك المصك قانونا على جميع الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وهذا القرار ذاته ، الذي أكد وفدي من قبل على أهميته ، يتضمن أيضا أحكاما تستهدف كفالة الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وتؤمن فرنسا بقوة بضرورة تطبيق هذا النص ، وتعرب عن تأييدها الكامل للجهود التي يبذلها الامين العام تحقيقا لهذه الغاية .

كما أن اجراءات الطرد تتعارض أيضا مع المقررات والقرارات والبيانات الرئاسية العديدة التي اعتمدت في هذه القاعة والتي دعا فيها مجلسنا حكومة اسرائيل الى الامتناع عن إبعاد المدنيين الفلسطينيين من الاراضي المحتلة ، وكفالة عودة ممن قامت بطردهم .

ان تدابير الإبعاد الأخيرة ، التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في الاسبوع الماضي ، تشير أسفا مضاعفا لانها غير قانونية ولانها تحدث في وقت حساس تبهذل فيه جهود لإقامة حوار يستهدف عقد مؤتمر للسلام . وفرنسا تؤيد هذه الجهود وتتمنى لها النجاح .

لهذين السببين ، كان على المجلس أن يستجيب ، وقد فعل ذلك توا باتخاذ القرار ٦٩٤ (١٩٩١) بالاجماع . ونحن نرحب بذلك .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، يشارك الوفد السوفياتي في عبارات التعازي التي اعربتم عنها فيما يتعلق بالخسارة المفجعة التي منيت بها الهند بوفاة رئيس وزرائها السابق السيد رجييف غاندي .

ليست هذه هي المرة الاولى التي يتناول فيها مجلس الامن مسألة إبعاد الفلسطينيين . وكما تدل أحداث ١٨ أيار/مايو ، فإن هذه الممارسة غير الإنسانية وغير القانونية مازالت مستمرة للأسف على الرغم من قرارات مجلس الامن ، وبناتهاك للالتزامات اسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

ويرى الوفد السوفياتي ان القرار ٦٩٤ (١٩٩١) الذي اتخذته المجلس توا ردا على إجراء الإبعاد الأخير قرار هام وحسن التوقيت . فما من أحد ينكر ان المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في أشد الحاجة الى مساعدة الأمم المتحدة وحمايتهم . وفي هذا الصدد ، يؤيد الاتحاد السوفياتي تمام التأييد المطالبة بعودة الفلسطينيين المبعدين .

إننا نرى أن هذا النوع من الإجراءات الذي تتخذه السلطات الاسرائيلية يضيف عنصرا جديدا من عدم الاستقرار والحساسية الى الوضع المتفجر أصلا في الأراضي المحتلة وينبغي لاسرائيل أن تقيم جدية وواقعية عواقب ممارسة الإبعاد ، وسياستها الرامية الى إنشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة ، مما يقوض الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لتسوية الحالة في الشرق الأوسط .

شمة فرصة ما تشير الى إمكانية التوصل الى تسوية . وقد أعلن ذلك بوضوح في الزيارات الأخيرة التي قام بها للمنطقة وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد بيسميرتنس ، ووزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد جيمس بيكر . وقد أعلن الوزير السوفياتي ، دون لبس ، ان سياسة السلم في الشرق الأوسط أمامها فرصة كبيرة للنجاح ، وان ذلك يأتي نتيجة للأحداث الجارية في المنطقة بل وفي العالم بأسره .

واننا على اقتناع بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكشف مشاركته في الجهود المبذولة لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة ، وأن يتخذ خطوات عملية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بغية إقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . والاتحاد السوفياتي ، من ناحيته ، يعتزم مواصلة القيام بكل ما في وسعه للإسهام في تحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك حل المشكلة الفلسطينية .

وفي هذا السياق ، نعلق أهمية خاصة على الحاجة الى عدم السماح لأنفسنا باتخاذ أية إجراءات قد تعرض للخطر التطورات الجارية بحسب حل للمشكلة الفلسطينية .

#### السيد ديغيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، أبدأ كلمتي بشكركم بكل حرارة على الطريقة البليغة والرفيعة التي أعربتم بها ، بإسمنا جميعا ، عن التعازي على وفاة السيد رجيف غاندي المفجعة . لقد أعرب وفد بلادي عن رأيه في عدد من المناسبات - بل في مناسبات كثيرة جدا - وصوت بشأن عمليات الإبعاد التي تمارسها السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة . إن هذه الممارسات تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على هذه الاراضي ، ولا يمكننا التفاوض عنها .

إلا أن الإجراء الذي اتخذته اسرائيل في هذه المناسبة ، كما هو واضح من ديباجة القرار الذي اتخذناه توا ، يعد أكثر استهجانا هذه المرة لأنه يحدث في وقت تبذل فيه جهود كبرى لإقامة عملية سلام تعالج واحدا من أكثر النزاعات الدولية دواما وأشدّها تعقيدا ما فتئت تقلق العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة . وحكومتني تؤيد بقوة الجهود التي يبذلها بها وزير الخارجية بيكر لجمع الأطراف على طاولة التفاوض ، وبالتالي فإنها تدين بشكل خاص أي إجراء يتخذه أي طرف يزيد من تعقيد تلك الجهود .

إن ما نحتاجه الآن ليس إجراءات تخاطر بتقويض المبادرة الجارية لتنظيم مسيرة للسلام ، وإنما نحتاج الى إجراءات تعزز تلك المسيرة وتؤيد المبادرة . وبالتالي فإننا نناشد جميع الأطراف المعنية ، لا اسرائيل وحدها بل جميع الأطراف المعنية - وهذا بالطبع يتضمن اسرائيل بوصفها أحد الأطراف المعنية بشكل مباشر - أن تعمل في الأيام والأسابيع المقبلة على دفع عملية السلام هذه الى الامام .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أولا ،

أود أن أعرب لكم ، سيدي ، عن سرور وفدي العميق إذ يراكم تتراصون مجلس الأمن . إنكم تمثلون بلدا يرتبط به بلدي بروابط وثيقة وعميقة من الصداقة والتعاون . كما أنكم تمثلون بلدا عظيما تعتبر سياسته ودعمه المبدئيان لمبادئ الميثاق من بين العوامل الايجابية في العلاقات الدولية الراهنة . وإن الخبرة والمهارة اللتين أبديتهما في رئاسة هذه الهيئة في الشهر الحالي مكناننا من اتخاذ بعض التدابير الهامة والفضل فيها يعود إلى حد كبير إلى قيادتكم لأعمال المجلس .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعجاب عن امتناننا للسفير نوتردام ممثل بلجيكا الدائم لمهارته ودماسة أخلاقه في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي . ووفدي يضم صوته بالكامل إلى عبارات الرشاء التي قدمت لها ، سيدي الرئيس ، لممثل الهند بمناسبة وفاة رجيف غاندي التي جاءت قبل أوانها .

إن مجلس الأمن باتخاذ القرار ٦٩٤ (١٩٩١) أعلن مرة أخرى عن موقفه إزاء إبعاد الفلسطينيين المدنيين من الأراضي التي تحتلها إسرائيل . ومرة أخرى يتناول المجلس جانبا جزئيا من المأساة الفلسطينية والمشاكل المتصلة بالشرق الأوسط ، التي لا يزال النظر فيها بشكل متعمق وجاد ومشابر يشكل التزاما لا مهرب منه لمجلس الأمن . وفي ديباجة القرار المتخذتوا وردت إشارة إلى الجهود الرامية إلى تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . والواقع ان ثقتنا بهذه الجهود شيء وضرورة ان يتخذ المجلس موقفا أكثر ثباتا وتماسكا إزاء الصراع في الشرق الأوسط بوجه عام والمشكلة الفلسطينية بوجه خاص شيء آخر .

ويعلم الجميع أن القرار الذي اتخذناه توا يستند إلى القرار ٦٨١ (١٩٩٠) المتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أي منذ خمسة أشهر تقريبا ، بعد مفاوضات مطولة ومعقدة دامت زهاء شهرين . ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات ذات أهمية للتخفيف من محنة السكان المدنيين في الأراضي المحتلة وحمايتهم الفعالة .

منذ ستة عشر شهرا عندما كنت اتولى الرئاسة ، التي تتقلدونها الان بكل رفعة ، تلقيت طلبا لعقد جلسة عاجلة لمجلس الامن للنظر في مسألة المستوطنات في الاراضي المحتلة . بيد ان المجلس لم يبدأ حتى في التصدي لهذه المسألة على نحو جاد . بيد أننا نأمل أن يكون بمقدوره القيام بذلك قريبا جدا .

وليكون للجهود الموجهة لتحقيق السلم في الشرق الاوسط قدر ما من المصادقية ينبغي للمجلس أن يتصرف على نحو ثابت في مواجهة احتلال الاراضي في ذلك الجزء من العالم ، فيما يتعلق بفلسطين في المقام الاول وأيضا فيما يتعلق بمرتفعات الجولان السورية المحتلة وذلك الجزء من الجمهورية اللبنانية الذي لا يزال خاضعا للاحتلال الإسرائيلي على الرغم من كل القرارات التي اتخذها المجلس . وإن زميلنا ممثل لبنان كان محقا تماما في رسالته إلى المجلس حيث قال إن المسألة المطروحة على المجلس تندرج فيها مسألة انتهاك سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ، وذكرنا بضرورة قيام المجلس بزيادة جهوده لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

فلن يكون بمقدورنا حقا أن نعطي مصادقية لأقوالنا لصالح جهود تحقيق تسوية للصراع إلا إذا اتخذنا موقفا واضحا معارضا لكل أشكال الاحتلال الاجنبي وإلا إذا اتخذنا موقفا ثابتا بصدد حق الشعب الفلسطيني في ممارسته الكاملة لحقوقه الوطنية بما في ذلك حق انشاء دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل كوبا على عباراته

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد هاينوتسي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أود أن أشاطر العبارات البليغة التي جاءت على لسانكم بمناسبة وفاة رجيف غاندي .

واسمحوا لي أن أهنيكم ، سيدي ، على تقلدكم رئاسة مجلس الامن عن الشهر الحالي . وبفضل خصالكم الشخصية وخبرتكم نحن مقتنعون ، كما شهدنا بالفعل ، أن المجلس لا يسعه إلا أن ينتفع من قيادتكم لأعماله . كما أود أن أهني ممثل بلجيكا

الدائم ، السفير نوتردام ، على الطريقة الرائعة التي تراس بها المجلس في الشهر الماضي .

إن عمليات الإبعاد تعتبر لا شك فاجعة بالنسبة للفلسطينيين الأربعة وأسرههم بيد أن وطأتها تتجاوز مصير الأفراد . إن هذا العمل يشكل انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس .

لقد سبق لأعضاء مجلس الأمن أن تناولوا مسألة إبعاد هؤلاء الفلسطينيين في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩١ ولكن للأسف دون جدوى . إن قرار إسرائيل بتنفيذ عمليات الإبعاد ، برغم ذلك البيان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، أمر يشجبه بلدي تماما . فضلا عن ذلك ينبغي النظر إلى عمليات الإبعاد في السياق الأوسع لعملية السلم في الشرق الأوسط .

تبذل في الوقت الحالي جهود مكثفة لتحقيق سلم شامل عادل ودائم . ونحن نرى أن إبعاد الفلسطينيين المدنيين الأربعة ليس من شأنه سوى الإضرار بهذه الجهود . ونرى أن اتخاذ هذا القرار بخمسة عشر صوتا مؤيدا في ذاته إشارة هامة ونحن نؤيد بالكامل القرار المتخذ توا .

وإن النمسا ، إذ صوتت مؤيدة القرار ، تناشد إسرائيل الكف عن إبعاد أي فلسطيني مدني من الأراضي المحتلة وضمان العودة الفورية الآمنة لجميع المبعدين . ونحن نناشد جميع المغنيين عدم القيام بأية أعمال يمكن أن تسيء إلى مساعي السلم . وأخيرا تود النمسا أن تعرب عن دعمها للجهود الحالية الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة وسلم في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : اشكر ممثل النمسا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي . اود أن أدلي ببيان بصفتي ممثلاً دائماً للصين .

منذ أن وضعت حرب الخليج أوزارها ما برح المجتمع الدولي يتوقع إحراز تقدم في الجهود المبذولة لحل مسألة الشرق الأوسط وبخاصة القضية الفلسطينية . لكن ما يشهده الناس مع الأسف الشديد هو أن الحكومة الاسرائيلية لا تزال تتشبث بموقفها المتمثل وما انفكت تقوم بإبعاد المزيد من المدنيين الفلسطينيين من الاراضي المحتلة . ان هذه الممارسة لا تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة وتزدي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب ولكنها تزيد من تدهور الحالة في الاراضي المحتلة أيضا ، ومن ثم تضع عقبة جديدة في طريق عملية السلام في الشرق الأوسط . ولا بد من إدانة هذه الممارسة الاسرائيلية .

ويحدونا الأمل أن تولي الحكومة الاسرائيلية بإخلاص الاهتمام اللازم للرسالة المستخلصة من المداولات الحالية لمجلس الأمن ، فتكف عن إبعاد السكان الفلسطينيين وتوقف التدابير القمعية الأخرى وتتخذ موقفا مرنا ليتسنى تيسير المساعي الرامية الى إيجاد تسوية عادلة وشاملة لمسألة الشرق الأوسط .

الآن استأنف مهامى بصفتي رئيسا لمجلس الأمن .

لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي . بهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠